

شريعة بقوة القانون وليس بقانون القوة

اغل السلطة.. ولا بد من إجراء فرز حقيقي

اتل من أجل الوحدة



من يضع يده في يد «البيض» و«العطاس» فتجن ضده بالمطلق

أطالب القيادة أن تساعدنا بأن نبحت تحت التراب عن القيادات الوحودية «الذهب».. الذين أهملناهم

سجارب الفساد والمفسدين.. والمشاكل الأمنية تتشأ عن مشاكل إدارية في أجهزة الدولة

ين « وأن يعيدوا ترتيب أوضاعه الداخلية

محاف للحقيقة ونستغرب أن يقول مثل هذا الكلام وكأنه غير موجود معنا في أبن ولا نذري ما وراء مثل هذه الأقوال.. وأن كان يقصد قيادات بعينها فكان الأولى أن يسميها باسمائها.

لا نهاب أحدا..

■ أيضاً دعني أسألك عن طارق الفضلي الذي قال قبلته.. وأيضاً قال قابليتي المحافظ وحاول برئني.. أفضل وآخر نرضى أي استثناء حتى لا نفتح الباب أمام أي تجاوزات.

شؤون تنظيمية

■ في السابق كان المؤتمر الشعبي العام متواجداً في المحافظة وكان له المواقف القوية في مواجهة الانتماء.. لكننا نلص وكان أحوال المؤتمر في المحافظة ليست على ما يرام.. ترى أين المؤتمر الشعبي اليوم في محافظة أبين؟

■ المشكلة ليست في المحافظة وحدها، هي نفس المشكلة الموجودة في تعز وأب ولحج، ولأسلاف المؤتمر الشعبي العام

مشكلته في المركز، نحن لسنا حزبا عقائدياً مثل الإصلاحيين والناصريين حتى البعثيين والاشتراكيين حتى تجدهم على قلبهم لهم فعالية ونشاط.. ونحن مشكلتنا في المركز، ونحن في الطرف الشمالي وأنا عضو لجنة عامة وشرف في هذه المحافظة كان لنا اجتماع مع رؤساء الفروع مؤخراً ورفعنا مذكرة واضحة وصريحة أن نؤكد على القيادة السياسية وتوكل القيادة بالموتمر الشعبي العام وتدعو الأخ الأمين العام نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام ومن منير صحيفة «البيان» أن يلتفتوا إلى فرع أبين هذه المحافظة وعلى اعتبارها محافظة ملتزمة وبصح أن يكون لها الدعم اللازم وأن يخص لها دعم استثنائي بجانب الدعم التنظيمي، وعندما نستطيع أن نعيد كل قيادات وكوادر المؤتمر بالحفاظ.. نعم هم يشعرون بالإحباط لأننا نستطيع أن نرد لهم اعتبارهم المعنوي بالدرجة الأولى لأنهم جرحيون ولا يحسون عن الدعم المادي وهم قائلوا باستماتة من أجل الوحدة وهم الآن موجودون لكنهم مهملون ونستطيع أن نعيدهم إذا ما توافر لفرع المؤتمر الشعبي العام بهذه الدعم الاستثنائي اللازم والإكثارات الاستثنائية اللازمة لإعادة النشاط المؤتمري بكل قوة والعمل على ترتيب البيت الداخلي وإعادة القدرات المؤتمرية بالمحافظة.. ولكن ذلك فإن القيادات الفعالة من استطاع أن يوفق الأوضاع السياسية.. فافسح الآن يرقم على جهود فريدة من بعض القيادات والكوادر مثل الأخ علي منصور مؤتمري الذي يتجهده ويعمل بجد وأيضاً تفتدى الوحدة للأخ محمد الحاج الذي يقوم بنشاط نوعي ممتاز إلى جانب الأخ علي صالح الحنظلي وعبد قليل بجانبه، أما الأداء الجماعي فهو غير موجود، وبالطبع انعكس ذلك على النشاط التنظيمي المؤتمري من فقر يعملون بإخلاص ويقودون الطيف الإعلامي للمؤتمر في المحافظة رغم عهيم أنه لا توجد أي استحقاقات تساعدهم، فالصندوق عندما صفر لكتم يعملون كجنود مؤتمرين وبمئذني الجِد والإخلاص وبالمقابل تجد قيادات ومديرين غيرهم يمتلكون السيارات والبدلات والخمسينات لكنهم لا يقومون بشيء.. لا يتصون للنشاطات ولا يعرفون ماذا يجب عليهم في هذه المرحلة والتعرف في المحافظة، ونحن علينا أن نصف كوادرنا ونعقد في منهم يعمل ويخلص ومن يتفاس.

وختامها..

■ هل من كلمة أخيرة؟
- الحقيقة نحن نفتخر بصحيفتنا «الميثاق» ونوصيك أن تعملوا في هذا الجانب الإعلامي المهم باحترافية عالية، فجميعنا بغض الإراء الاعلامية والمؤتمريين والمواكي والذي يتناول القضايا الحادة الوطنية التي تلامس مصالح المواطنين، فحين هذا في المحافظة نغاني من الإعلام المضاد الذي يضحك الأمور والأشياء، وبالتالي أقولها وبكل صراحة، علينا أن نعيد النظر في إعلامنا المؤتمري، وبشكل جاد وأن ندعمه بكل أشكال الدعم اللازم لأنه يوره كما يجب، والميثاق، كما عهدوننا نستطيع أن نثقل على دولتيات المحافظة المختلفة وتقبل الناس والقضايا وتلاص همومهم وقضاياهم وتوضح الصورة الحقيقية لما يدور، فهذه مهمة الإعلام الأساسية والتي نتوقعها من الإعلام المؤتمري بالتأكيد.

قضايا تتجاوز السقف المسموح به وهذا الامر مرهون بقرارات سياسية لسلطة المركز.. نحن في المحافظة جاهزون على المستوى العملي والحضري وعلى المستوى العام للوقوف ضد هذه الممارسات بقوة القانون وليس بقانون القوة.. وموضوع ما يسمى بالحراك بدأ منذ قضية المتقاعدين ونحن أكدنا شراراً ونؤكد هنا أنه علينا أن نلتفت إلى قضايا الناس واحتياجاتهم ومطالباتهم وعندها نتجح في هذا المسعى فإن مثل هؤلاء لم يجودوا شماعه يحلقون عليها دعواتهم ويلبسون قمصن عثمان، مثل هذه القضايا الوطنية الكبيرة، التي أن وصلوا إلى أن يعتبروا أن الخلاص لهؤلاء الناس في الخلاص من الوحدة وهذا امر خطير جداً، والمشكلة أن هذا الموضوع ليس في جيل ما قبل الوحدة بل في جيل ما بعد الوحدة الجيل الذي يفترض أن يكون متنبها بالوحدة، وهنا أيضاً يبرز أمامنا موضوع أننا نعانى عجزاً إعلامياً كبيراً وخفيفاً على مستوى المركز ويجب أن نعمل بشكل جدي.. ونحن لم نألف كتابات حتى الآن طارحاً السلطة المحلية والصلحيات من مركز إلى آخر، فهذه حديثة عهد لكن الإعلام مازال مركزياً والمطبوعات أيضاً مازالت مركزية، فالإراء الاعلامية والتوجهات الاعلامية جميعها مازالت مركزية وهذا امر طبيعي لأنه لا بد من مركز وأطراف والمركز هو يتم معالجتها خارج الإقليم على كل شيء حتى على مستوى الصلاحيات في ظل الحكم المحلي يظل هناك مركز للموجهات العامة ورسم السياسات التي يصنعها في قوالب لتفسير الأطراف.. وهؤلاء المازالون يشكلون واقعاً يجب ألا نستنهين به ولكن الحل يكمن في أن نلتفت لمشاكل الناس وحل قضاياهم وتوقيع المشاريع الخدمية والتنمية اللازمة.

■ ولكن في الوقت الذي تتفرغون فيه لخدمة مصالح الناس وحل قضاياهم فإن أولئك لا يتوقفوا وسيواصلون التحريض وعلمهم المنهج.

- الامر مرهون بحسن أدائنا في حزم مثل هذه الأمور وإسكات مثل هذه الأصوات وفي تحقيف المخابر، هم كانوا يريدون أن يتخذوا من قصة جعار مذبلاً للتحريض على الدولة، مذبلاً لاسقاط هبة الدولة، بل لإخراج الدولة وسلطتها من جعار، ولا يهمهم من هؤلاء الذين يستخدمونهم هل هم بلاطجة أم هم اسلاميون هل هم انفصاليون هل هم جرحيون واصحاب قضايا حقيقية لأن هناك في جعار من يتبرون هذه القلائل وعندهما دخلت قوة الدولة وهيبتها وقامت بقمعهم وأخذتهم وطبقت القانون كسبت الدولة كل أبناء جعار.. هل نسمع اليوم عنهم شيئاً ولا نسمعهم يتحدثون عن جعار.. وإذا ما كنا لنأخذنا إلى ما يقولونه لما قلقتنا شيئاً في جعار، وهذا الكلام يسحب نفسه على كل القضايا الأخرى.

■ أيضاً أسألكم عن الاختلالات والشكاوي بخصوص خدمات المياه والكهرباء وغيرها وكان الشكاوي لاتزال ناشئة أو حدية عهد؟

■ بالنسبة للكهرباء فقد تم اعتماد أكثر من ثلاثمائة مليون ريال ضمن الدعم الإضافي، والكثير من القضايا التي تعالجها يتم معالجتها خارج البرنامج الاستثماري لأن البرنامج الاستثماري ليس مخصص من الصعب زحزحته ومشارعه محددة وبصراحة إن فخامة الأخ الرئيس أسعدكم بكرة جماعت في وقتها وهي دعم قدره خمسة مليارات ريال في العام الماضي وخمسة مليارات أخرى ضمن البرنامج الاستثماري للعام الحالي بمدة عشرة مليارات ريال، فهذه هي التي تعالج الكثير من المشاكل والتي هي غير مسماة ومشارعه تحت تصرفنا كمحافظة ونسبها

بجسب الحاجة وبجسب توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية، ولذلك عندما واجهنا مشاكل في الكهرباء قدمنا لها الدعم المناسب وأيضاً في مجال المياه تعالج من هذا الجانب.

■ نُعَدِّم مؤخراً على المشروع الاستثماري للمنطقة الصناعية.. فما تفاصيل هذا المشروع ما الذي سيفسره المحافظ؟

- هذا المشروع تم مع صندوق الصحة العالمي يجمع الاموال من البنوك والشركات وغيرها من الجهات التي لديها اموال فائضة لعمل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، فتم التوقيع مع هذا الصندوق الذي حضر كاستثمر واتفقا على ثلاثة أشياء رئيسية، اولها إنشاء ميناء بمشاركة من رجل الاعمال أحمد صالح العيسى وأيضاً ميناء تجاري وسيكون مشروعا ضخماً وكنترولاً بالإضافة الي إنشاء مدينة طربية ستكون الأولى في اليمن، وستكون على قدر كبير من التجهيزات اللازمة حتى تكون عند مستوى بظل السفر إلى الخارج حتى العلاج، اما المشروع الثالث فهو بناء وحدات سكنية لدوي الدخل المحدود لخمس عشرة ألف مستفيد، وهي ليست هبة بل مشروعا استثمارياً، فهم يقومون بهذه المشاريع بشكل استثماري نحن نقدم لهم الارض وبعض التسهيلات في مقابل ذلك يعطوننا هذه الوحدات السكنية بأسعار مناسبة لتقوم ببيعها لفئة ذوي الدخل المحدود وذلك بحسب التكتوفات المقيدة لدينا ووفق شروط محددة للمستفيدين، اما المدينة الطبية فهي أيضاً مشروع كبير وطموح على مستوى الجمهورية وليس المحافظة وحسب، وهي فكرة ليست جديدة بل منها في الكثير من الدول، فهناك واحدة في مصر في الإسكندرية وأخرى في دبي بالإمارات، ونحن فقط أخذنا الفكرة ونسعى لتنفيذها مع الصندوق، والتوقيع النهائي على هذا المشروع سيتم خلال الأيام القليلة القادمة وبحسب جدول زمني لتفصيل المشاريع الثلاثة.

■ بالنسبة للسياحة وسياسة

■ بالنسبة للسجل السياسي في المحافظة، وهنا أيضاً نجدها فحزت إلى الواجهة مؤخراً تزامناً مع الحالة الأمنية.. هل هو توافق؟ أم صدفة؟ وهل ما يحدث يشكل لكم تلقاً حقيقياً، والأجهزة الأمنية؟

- بالتأكيد هي تشكل تلقاً لكنها بالطبع لا تشد النظار إليها بشكل دائم، نحن نولي أية فعاليات سياسية سواء أكانت صغيرة أو كبيرة اهتماماً بقدرها، فما بالك في فعاليات تدعو إلى نغمة نحن ننفقها فهذا ما يسمى بالحراك الذي نرى أنه يتناول

ان تتخذ قراراً بإقالة أي كادر إداري أيا كان الا بإجراءات متكاملة ومنها المساعة.. أن تستدعيه وتوجهه وتسمع إجابته، ثانياً أن مؤسسة المياه لها مجلس إدارة يرأسه المحافظ فتكون تلك الحالة، وهو زميل دراسة لي فإن ذلك لا يشفع له.. وينفس الفكر فثانا لم أتي للعرضي الناس وإزيجهم من موقعهم، فكان ذلك القرار غير موفق وعوينا مجلس الإدارة مع كامل الكادر الإداري وسألنا صاحب تلك الحالة وسألنا بقية الأطراف وعدلت الهيئة الإدارية قرارها بعد أن سمعت من الشخص المعني وهذا كل ما حدث، بالطبع نحن الهيئة الإدارية إذا ما حصل بيئنا عملية أشد فإن ذلك من أجل العمل وفي مصلحة العمل لا أكثر ولا أقل وليس لنا أي مصالح خاصة في ذلك، وأنا كمحافظ علي أن امارس صلاحياتي كاملة وإن أقرر الأمور بقدرها في ما يخص بإزاحة أي شخص كان، والهيئة الإدارية وبجسب القانون لا بحق لها أن تقبل أي شخص من العمل فذلك مهمة المجلس المحلي في المحافظة، ولهذا بالضرورة أن نتعامل جميعنا وفقاً للقانون الذي هو سربط الفرس والذي يدعم الجميع، والمجلس المحلي عندما يتخذ قراره يبينها على المعلومات التي تقدمها له.. وأنا كمحافظ لدي الصلاحيات الكاملة بإزاحة أي مدير أو إداري عن عمله وأؤكد أننا والمجلس المحلي نسعى بتوافق واستجمام كاملين وهدفنا العمل والمصلحة العامة.

■ بالنسبة للتقسيم الإداري لحصافة أبين نعرف أن مدنياتها مترامية ومتباعدة.. من تقسيم القائم الآن هو المناسب وسأعتمد على أداء مهامك وتسريع وتيرة التنمية

■ طبعاً هذه مشكلة قائمة لكنها لا تعوق عملنا.. وعندنا مديرية خنفر كبيرة ومتباعدة وفي المنطقة الوسطى نحن في السابق كان لدينا ثلاث مديريات فقط المديرية الشمالية والشرقية والغربية وبعضها كانت مراكز، والان أصبحت مديريات، وبالتالي عندما توسع ونحن تلقينا مؤخراً توجيهات من فخامة الرئيس بإنشاء مديرية شرق، ونريد مديرية أخرى لكثير المديريات وأيضاً خنفر وإذا ما كان مديرية أخرى في المنطقة الوسطى، وبهذا لا نتوقع توسعا آخر فوق ما نخطط له حالياً.

■ المحافظة بها اثنا عشرة مديرية وأحدى عشر وكلاً ليس الرزم كبيراً، يعني لديك ستة وكلاً؟

■ موضوع الوكلاء هو معالجات شخصية لإناس كانوا في المركز ويعالجونهم كوكلاء مساعدين ومنهم من هو غير مفيد لنا في المحافظة، وهم السنون في مكانهم بحسب الحاجة ولهم امتيازات من المركز وهذا المحافظة أيضاً تصنعهم الشيء المناسب ومنهج التنشيط والفاعل، وهذا نستعين به في العمل، لكن حقيقة نتعجبهم علينا علينا في المحافظة عن احترامهم وتقديرهم لهم كاتخاص.

■ المياه.. مشكلة قديمة

■ تزداد الشكوى من مشكلة الماء خاصة في زنجبار وجعار ويبدو أنها مشكلة كبيرة ومازالت تتفاقم وهذا ما لسناه في زنجبار وجعار.. ما هو حجم المشكلة وتصورك للحل؟

- هي مشكلة قديمة، فشبكة المياه في زنجبار هي منذ العام 1982م، وإدارة المياه لم تتفصل عن عدن التي كانت تخدمها، وبالتالي كادها ومعداتها وبرنامجه الاستثماري كان يعطي لعنن طوال السنن الماضية، وبالتالي لم نل محافظة أبين حقها من عملية التأهيل وعندها فصلت كمؤسسة قبل ثلاثة أعوام فقط فصلت كمؤسسة فقيرة لا تمتلك أي شيء ومنذ أن فصلت لم تدرج في البرنامج الاستثماري الا في العام الماضي بحوالي 90 مليون ريال لا غير، هذا هو واقع المؤسسة العامة للمياه، وبالطبع أي كادر يأتي للعمل فيها سيواجه الكثير من المشاكل وهي بالنسبة لنا كسلطة محلية تمثل واحدة من أكبر المشاكل التي تواجهها ونسعى لمعالجتها.. ولدينا الآن مشروع كبير للمياه والصرف الصحي بالتعاون مع ألمانيا، ونحن من هذا المنبر نناشد الهيئة العليا للمناقصات أن تلتفت إلى هذا المشروع كونه من المشاريع الاستراتيجية وان ننظر إليه من زاوية اقتصادية وسياسية، وقد سبق وتم إعلان المشروع لكن للأسف بسبب تدخلات في اللجنة العليا للمناقصات عاوموا وطلبوا الإعلان مرة

إذالم توافق «الإعلام» على قرار «صالح علي» سأغلق إذاعة أبين!

الإعلام الحكومي مشكلة حقيقية.. ونعاني عجزاً إعلامياً رهيباً..

بجسب الحاجة وبجسب توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية، ولذلك عندما واجهنا مشاكل في الكهرباء قدمنا لها الدعم المناسب وأيضاً في مجال المياه تعالج من هذا الجانب.

■ نُعَدِّم مؤخراً على المشروع الاستثماري للمنطقة الصناعية.. فما تفاصيل هذا المشروع ما الذي سيفسره المحافظ؟

- هذا المشروع تم مع صندوق الصحة العالمي يجمع الاموال من البنوك والشركات وغيرها من الجهات التي لديها اموال فائضة لعمل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، فتم التوقيع مع هذا الصندوق الذي حضر كاستثمر واتفقا على ثلاثة أشياء رئيسية، اولها إنشاء ميناء بمشاركة من رجل الاعمال أحمد صالح العيسى وأيضاً ميناء تجاري وسيكون مشروعا ضخماً وكنترولاً بالإضافة الي إنشاء مدينة طربية ستكون الأولى في اليمن، وستكون على قدر كبير من التجهيزات اللازمة حتى تكون عند مستوى بظل السفر إلى الخارج حتى العلاج، اما المشروع الثالث فهو بناء وحدات سكنية لدوي الدخل المحدود لخمس عشرة ألف مستفيد، وهي ليست هبة بل مشروعا استثمارياً، فهم يقومون بهذه المشاريع بشكل استثماري نحن نقدم لهم الارض وبعض التسهيلات في مقابل ذلك يعطوننا هذه الوحدات السكنية بأسعار مناسبة لتقوم ببيعها لفئة ذوي الدخل المحدود وذلك بحسب التكتوفات المقيدة لدينا ووفق شروط محددة للمستفيدين، اما المدينة الطبية فهي أيضاً مشروع كبير وطموح على مستوى الجمهورية وليس المحافظة وحسب، وهي فكرة ليست جديدة بل منها في الكثير من الدول، فهناك واحدة في مصر في الإسكندرية وأخرى في دبي بالإمارات، ونحن فقط أخذنا الفكرة ونسعى لتنفيذها مع الصندوق، والتوقيع النهائي على هذا المشروع سيتم خلال الأيام القليلة القادمة وبحسب جدول زمني لتفصيل المشاريع الثلاثة.

■ بالنسبة للسياحة وسياسة

■ بالنسبة للسجل السياسي في المحافظة، وهنا أيضاً نجدها فحزت إلى الواجهة مؤخراً تزامناً مع الحالة الأمنية.. هل هو توافق؟ أم صدفة؟ وهل ما يحدث يشكل لكم تلقاً حقيقياً، والأجهزة الأمنية؟

- بالتأكيد هي تشكل تلقاً لكنها بالطبع لا تشد النظار إليها بشكل دائم، نحن نولي أية فعاليات سياسية سواء أكانت صغيرة أو كبيرة اهتماماً بقدرها، فما بالك في فعاليات تدعو إلى نغمة نحن ننفقها فهذا ما يسمى بالحراك الذي نرى أنه يتناول

ان تتخذ قراراً بإقالة أي كادر إداري أيا كان الا بإجراءات متكاملة ومنها المساعة.. أن تستدعيه وتوجهه وتسمع إجابته، ثانياً أن مؤسسة المياه لها مجلس إدارة يرأسه المحافظ فتكون تلك الحالة، وهو زميل دراسة لي فإن ذلك لا يشفع له.. وينفس الفكر فثانا لم أتي للعرضي الناس وإزيجهم من موقعهم، فكان ذلك القرار غير موفق وعوينا مجلس الإدارة مع كامل الكادر الإداري وسألنا صاحب تلك الحالة وسألنا بقية الأطراف وعدلت الهيئة الإدارية قرارها بعد أن سمعت من الشخص المعني وهذا كل ما حدث، بالطبع نحن الهيئة الإدارية إذا ما حصل بيئنا عملية أشد فإن ذلك من أجل العمل وفي مصلحة العمل لا أكثر ولا أقل وليس لنا أي مصالح خاصة في ذلك، وأنا كمحافظ علي أن امارس صلاحياتي كاملة وإن أقرر الأمور بقدرها في ما يخص بإزاحة أي شخص كان، والهيئة الإدارية وبجسب القانون لا بحق لها أن تقبل أي شخص من العمل فذلك مهمة المجلس المحلي في المحافظة، ولهذا بالضرورة أن نتعامل جميعنا وفقاً للقانون الذي هو سربط الفرس والذي يدعم الجميع، والمجلس المحلي عندما يتخذ قراره يبينها على المعلومات التي تقدمها له.. وأنا كمحافظ لدي الصلاحيات الكاملة بإزاحة أي مدير أو إداري عن عمله وأؤكد أننا والمجلس المحلي نسعى بتوافق واستجمام كاملين وهدفنا العمل والمصلحة العامة.

■ بالنسبة للتقسيم الإداري لحصافة أبين نعرف أن مدنياتها مترامية ومتباعدة.. من تقسيم القائم الآن هو المناسب وسأعتمد على أداء مهامك وتسريع وتيرة التنمية

■ طبعاً هذه مشكلة قائمة لكنها لا تعوق عملنا.. وعندنا مديرية خنفر كبيرة ومتباعدة وفي المنطقة الوسطى نحن في السابق كان لدينا ثلاث مديريات فقط المديرية الشمالية والشرقية والغربية وبعضها كانت مراكز، والان أصبحت مديريات، وبالتالي عندما توسع ونحن تلقينا مؤخراً توجيهات من فخامة الرئيس بإنشاء مديرية شرق، ونريد مديرية أخرى لكثير المديريات وأيضاً خنفر وإذا ما كان مديرية أخرى في المنطقة الوسطى، وبهذا لا نتوقع توسعا آخر فوق ما نخطط له حالياً.

■ المحافظة بها اثنا عشرة مديرية وأحدى عشر وكلاً ليس الرزم كبيراً، يعني لديك ستة وكلاً؟

■ موضوع الوكلاء هو معالجات شخصية لإناس كانوا في المركز ويعالجونهم كوكلاء مساعدين ومنهم من هو غير مفيد لنا في المحافظة، وهم السنون في مكانهم بحسب الحاجة ولهم امتيازات من المركز وهذا المحافظة أيضاً تصنعهم الشيء المناسب ومنهج التنشيط والفاعل، وهذا نستعين به في العمل، لكن حقيقة نتعجبهم علينا علينا في المحافظة عن احترامهم وتقديرهم لهم كاتخاص.

■ المياه.. مشكلة قديمة

■ تزداد الشكوى من مشكلة الماء خاصة في زنجبار وجعار ويبدو أنها مشكلة كبيرة ومازالت تتفاقم وهذا ما لسناه في زنجبار وجعار.. ما هو حجم المشكلة وتصورك للحل؟

- هي مشكلة قديمة، فشبكة المياه في زنجبار هي منذ العام 1982م، وإدارة المياه لم تتفصل عن عدن التي كانت تخدمها، وبالتالي كادها ومعداتها وبرنامجه الاستثماري كان يعطي لعنن طوال السنن الماضية، وبالتالي لم نل محافظة أبين حقها من عملية التأهيل وعندها فصلت كمؤسسة قبل ثلاثة أعوام فقط فصلت كمؤسسة فقيرة لا تمتلك أي شيء ومنذ أن فصلت لم تدرج في البرنامج الاستثماري الا في العام الماضي بحوالي 90 مليون ريال لا غير، هذا هو واقع المؤسسة العامة للمياه، وبالطبع أي كادر يأتي للعمل فيها سيواجه الكثير من المشاكل وهي بالنسبة لنا كسلطة محلية تمثل واحدة من أكبر المشاكل التي تواجهها ونسعى لمعالجتها.. ولدينا الآن مشروع كبير للمياه والصرف الصحي بالتعاون مع ألمانيا، ونحن من هذا المنبر نناشد الهيئة العليا للمناقصات أن تلتفت إلى هذا المشروع كونه من المشاريع الاستراتيجية وان ننظر إليه من زاوية اقتصادية وسياسية، وقد سبق وتم إعلان المشروع لكن للأسف بسبب تدخلات في اللجنة العليا للمناقصات عاوموا وطلبوا الإعلان مرة